

Distr.: General
16 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الرابعة

تشكيلة غينيا - بيساو

التقرير المرحلي عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو*

أولاً - مقدمة

١ - اعتمدت لجنة بناء السلام وحكومة غينيا - بيساو الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (PBC/3/GNB/3). وفي إطار عملية متابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي، تقوم حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام باستعراض تنفيذ استراتيجية بناء السلام المعتمدة على أساس نصف سنوي. وعلى الرغم من أنه كان من المقرر أصلاً إجراء التقرير نصف السنوي الأول في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، فقد انتهى الأمر بعدم إجرائه، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأحداث المؤسفة التي وقعت في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ والتي أسفرت عن وفاة رئيس الجمهورية، خاو برناردو فييرا، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، الجنرال تاغمي نا وايي. وبدلاً من ذلك، فقد أُعد هذا التقرير السنوي في أعقاب الزيارة التي قامت بها ماريا لوزيا فيوتي (البرازيل)، رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، إلى بيساو في الفترة من ٧ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأعيد تفعيل الفريق الفني الحكومي الذي شارك في صياغة الإطار الاستراتيجي في عام ٢٠٠٨. وفي أعقاب مشاورات متنوعة أجريت مع الشركاء الآخرين في بناء السلام،

* (وافقت اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام التي تتألف من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين على هذا التقرير في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد أعد بالتشاور على نطاق واسع بشأن المجتمع المدني والشركاء الدوليين الموجودين في غينيا - بيساو).



من بينهم منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإثنايون ومنظمات المجتمع المدني والجمعية الوطنية والزعماء الدينيين، اعتمدت اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام التابعة لصندوق بناء السلام هذا التقرير. ويراعي التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتبادلة والصعوبات التي واجهتها الأطراف المعنية فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي، ويقدم عددا من التوصيات بشأن الخطوات المقبلة.

٢ - وقد أُعد هذا التقرير على الرغم من أن الحكومة واللجنة لم تعتمد بعد آلية رصد ومصفوفة للمؤشرات والنتائج على نحو ما هو منصوص عليه في الإطار الاستراتيجي. ومن ثم فإن التقرير يتضمن تحليلات للاتجاهات والتحديات والمخاطر، بالإضافة إلى تقييم للتقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتق الحكومة واللجنة. ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار، تقريراً أُعد بشأن الورقة الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر واستعراضاً عن أنشطة البنك الدولي في غينيا - بيساو.

ثانياً - تحليلات اتجاهات بناء السلام والتحديات الماثلة أمامه والمخاطر التي تهدده

٣ - على الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم الهامة من حيث الاستقرار السياسي والاجتماعي في غينيا - بيساو منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي، شهدت الفترة التي يجري تحليلها عمليتي اغتيال رئيس الجمهورية، خواو برناردو فييرا ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، الجنرال تاغمي ناواي. وفي ظل المناخ الحالي الذي تسوده حالة الإفلات من العقاب، لا يزال يتعين الانتهاء من التحقيقات أمر بإجرائها النائب العام، بناء على طلب الحكومة.

٤ - وقد عكّر العنف صفو الحملة السياسية لانتخاب رئيس الجمهورية، عندما اغتيل عضوان من أعضاء الجمعية الوطنية هما، هيلدر بروينسا وباسيرو دابو (حيث كان الأخير مرشحاً للرئاسة أيضاً)، في ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بذريعة أنهما كانا متورطين في محاولة انقلاب مزعومة. وعلى غرار ما كان في حالي خواو برناردو فييرا وتاغمي ناواي، ظل السياق الذي حدث فيه عمليتا القتل غامضاً، وخاصة أنه، لا يزال يتعين الانتهاء من التحقيقات القضائية. ويشكل رد فعل السلطات تجاه الأحداث التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، حيث اعتقلت دائرة استعلامات الدولة (الاستخبارات) خمسة أشخاص، انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان.

٥ - ولم تظهر بعد استجابة المجتمع الدولي لمطالب رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور بتقديم الدعم للجنيتين الوطنيتين المكلفتين بالتحقيق في الأحداث التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في رده على رسائل رئيس الوزراء إلى ضرورة التنسيق بين مختلف الأطراف المؤثرة الإقليمية - الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية - والأمم المتحدة. وكان مجلس الأمن قد طلب في قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن تقدم المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية مقترحا مشتركا للمجتمع الدولي بشأن تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية في غينيا - بيساو.

٦ - وبعد سنة من اعتماد الإطار الاستراتيجي، أكد على تعزيز القدرات المؤسسية وإنشاء ثقافة تقوم على احترام مبدأ الفصل بين السلطات بوصفهما أمرين ضروريين لإعادة بناء غينيا - بيساو تتمتع باستقرار أكبر، وهما لا يزالان يمثلان أولويتين. وعلى غرار ذلك، فإن الأولويات التي حددها الحكومة في عام ٢٠٠٨ لا تزال صالحة بشكل عام لبناء السلام في غينيا - بيساو. تشمل هذه الأولويات الانتخابات وكفالة البناء المؤسسي للجنة الوطنية للانتخابات؛ واتخاذ تدابير لدفع عجلة الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة؛ وإصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ وتعزيز قطاع العدالة وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وإصلاح الإدارة العامة وتحديثها؛ والمسائل الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام.

ألف - الانتخابات والبناء المؤسسي للجنة الوطنية للانتخابات

٧ - نفذت الدورة الانتخابية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وفقا للمبادئ الدولية. ونفذت الحملة الانتخابية والانتخابات التشريعية التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على النحو السليم. وعلى الرغم من أن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ لم تكن متوقعة وقت اعتماد الإطار الاستراتيجي، فقد جرت بصورة سليمة، وحظيت بدعم كبير من جانب المجتمع الدولي. ولا يمكن فصل نجاح هذه الدورة الانتخابية عن الالتزام القوي الذي أبداه شركاء من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ساهم في التخطيط للانتخابات وقام بتعبئة الموارد وتنسيق المساعدة الدولية وإدارة الصندوق الاستثماري وأتاح تنفيذ جميع أنشطة التحضير للانتخابات في الوقت المناسب. وعلى الرغم من أن الجهاز الانتخابي في غينيا - بيساو يتسم بالدقة، فقد كانت المساهمة الكبيرة التي قدمها المجتمع الدولي أساسية لإجراء انتخابات شفافة وحرّة ونزيهة. ومثلت الطريقة التي أبدى بها كومبا يالا، المرشح

الذي حصل على المرتبة الثانية، قبوله نتائج الانتخابات التي فاز بها مالاك باكايا ساهما، دليلا على نزاهة عملية اختيار خليفة لخواو برناردو فييرا.

٨ - وكذلك كان من شأن الشفافية التي اتسمت بها العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٨، التي جرى الإقرار بها على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، أن عززت المؤسسات السياسية في غينيا - بيساو. وقد نال الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر أكبر دعم شعبي بحصوله على ٢٢٧.٠٣٦ صوتا و ٦٧ مقعدا من أصل ١٠٠ مقعد في الجمعية الوطنية، يليه حزب التجديد الاجتماعي الذي حصل على ٤٠٩ ١١٥ أصوات و ٢٨ مقعدا، ثم الحزب الجمهوري للاستقلال من أجل التنمية الذي حصل على ٣٠٥ ٣٤ أصوات وثلاثة مقاعد. وحصل الحزب الديمقراطي الوطني (١٠ ٧٢١ صوتا) والتحالف الديمقراطي (٦ ٣٢١ صوت) على مقعد واحد في البرلمان لكل منهما.

٩ - وأجري التعداد الانتخابي لسكان غينيا - بيساو في عام ٢٠٠٨ في المواعيد المقررة ووفقا للقانون الانتخابي. ومثل الناخبون المسجلون البالغ عددهم ٥٩٣ ٥٥٧ زيادة قدرها حوالي ١٠ في المائة مقارنة بتعداد السكان لعام ٢٠٠٥. وسيكون استكمال القائمة الانتخابية أساسا مرجعا للانتخابات المقبلة.

١٠ - وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الانتخابات في غينيا - بيساو التي تتلقى فيها جميع الأحزاب التي خاضت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من لجنة الانتخابات الوطنية ملفا إلكترونيا يحتوي على نسخة إلكترونية من القوائم الانتخابية للبلد.

١١ - وساهمت مختلف الأنشطة المتصلة بالتربية الوطنية وزيادة الوعي العام في تحقيق نسبة مشاركة في الانتخابات بلغت ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وأولي مزيد من الاهتمام بالنساء والشباب من خلال حملات محددة من أجلهم. وتحقيقا لهذا الغرض، قامت الأمم المتحدة، معولة على الدعم المقدم من منظمات المجتمع المدني، باعتماد استراتيجية مشتركة ثبتت فعاليتها. وقد كانت نسب المشاركة في الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية منخفضة بصورة ملحوظة (٦٠ و ٦١ في المائة، على التوالي) مقارنة بالانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨. وبدا أن هذا الانخفاض يمثل رد فعل من قبل السكان على العنف وحالة الإفلات من العقاب وعجز السياسيين على حل معظم المشاكل الأساسية للسكان. ونتيجة لذلك، جرى تعزيز استراتيجية إجراء حملات التربية الوطنية في الجولة الثانية.

١٢ - وقد ساعدت هذه الدورة الانتخابية على تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية في إدارة العملية الانتخابية، حيث أقر الجميع بأدائها المهني، وهو ما عزز سلطتها في رأي مختلف أصحاب المصلحة السياسيين.

١٣ - أما فيما يتعلق بالدورة الانتخابية المقبلة، بما في ذلك الانتخابات الإقليمية، ستواصل الحكومة تلقي الدعم من أجل توطيد المنجزات التي تحققت في هذا القطاع في عام ٢٠٠٨، وتحديدًا عن طريق تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين في إدارة العملية الانتخابية. ولذلك يتعين اتخاذ بعض الخطوات التحضيرية في سياق الانتخابات الإقليمية من قبيل استكمال التشريعات المتعلقة بالانتخابات الإقليمية.

باء - التدابير الرامية إلى دفع عجلة الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية ولا سيما في قطاع الطاقة

١٤ - لقد تحسّن أداء غينيا - بيساو في مجال الإدارة المالية العامة تحسّناً ملحوظاً خلال الإثني عشر شهراً الماضية. وقررت الحكومة التي نشأت نتيجة الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أن تسدّد رواتب العاملين في الخدمة المدنية في الوقت المناسب، باعتباره هدفاً رئيسياً لها في مجال السياسات المالية. وإن الجهود التي تبذلها الحكومة لتنظيم إدارة حساباتها الحالية، من خلال دعم الميزانية الذي يقدمه الشركاء منذ أمد بعيد (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، وأنغولا والجمهورية العربية الليبية وتركيا) ساهمت في التقليل إلى حد ما من حدة التوتر الاجتماعي الناجم عن التأخير المزمّن في دفع الرواتب. ومع أن الحكومة تمكنت من تلقاء نفسها من تسديد رواتب معظم موظفي الخدمة المدنية بانتظام، لا يزال هناك تأخير في دفع الرواتب لمدة ثلاثة أشهر في عام ٢٠٠٨، ولم يتلق بعض المدرسين - على أساس تعاقدى - جزءاً كبيراً من أجورهم.

١٥ - ويتعلق أحد الأسباب الأخرى التي أدت إلى زيادة إيرادات الدولة بالضرائب التي يتم تحصيلها من تصدير جوز الكاجو. وحسب البيانات المتاحة، كان عام ٢٠٠٩ أفضل عام على الإطلاق من حيث إنتاج الكاجو، إذ تم تصدير ١٣٥ ألف طن منه، معظمه إلى الهند. وبغية زيادة تصدير الكاجو - صدّرت غينيا - بيساو في عام ٢٠٠٨ فقط ١٠٩ آلاف طن من الكاجو، وفرضت قيود على التصدير البري عن طريق السنغال وغامبيا، اللذين تنخفض فيهما الضريبة المفروضة على التصدير عما هي عليه في غينيا - بيساو، وذلك بموجب مرسوم تنفيذي.

١٦ - وبخلاف التحسينات التي أُجريت على أداء الإدارة المالية العامة، لا تزال خدمة الديون الخارجية موضع إشكال، فهي لم تزد سوءاً بسبب دين الدولة للقطاع الخاص

فحسب، بل أعاقَت أيضاً القدرة التنافسية للاقتصاد. وبغية إعادة تنشيط الاقتصاد واجتذاب الاستثمار الأجنبي بنجاح، وافقت الحكومة على قانون استثمار القطاع الخاص.

١٧ - وعلى صعيد الهياكل الأساسية، سهّل تدشين جسر ساو فيسنتي الذي يقع عند منتصف الطريق بين بيساو والحدود الشمالية مع السنغال، حركة المرور في واحد من أهم تقاطعات الطرق السريعة الرئيسية في غينيا - بيساو، الذي يدرّ عوائد ممتازة على التجارة. وقد بدأ العمل في إصلاح ميناء الصيد في بيساو، في ألتو باندم، وكذلك العمل في ميناء بوبا حيث سيبنى أكبر ميناء ذي مياه عميقة في المنطقة دون الإقليمية. ويتوقع أن يكون للميناءين المدرجين في مشروع استغلال البوكسيت في مناجم غينيا - بيساو وغينيا ومالي والسنغال، تأثير كبير على انطلاق الاقتصاد في غينيا - بيساو. كما أُحرز بعض التقدم في قطاعي الطاقة والمياه، بالتحديد في بيساو، إذ تم توسيع شبكات المياه والطاقة، وتركيب عدادات للمياه، وتم تقديم مولدين اثنين تبلغ طاقتهم الإجمالية ثلاثة ميغاواط، بالإضافة إلى تقديم مساعدة تقنية لمؤسسة المياه والطاقة في غينيا - بيساو من أجل المناطق التجارية التي تقوم بتزويدها المؤسسة الوطنية للكهرباء في السنغال.

١٨ - أما فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص، فلا يزال أمام غينيا - بيساو شوط طويل يجب أن تقطعه. إذ يحتل البلد المرتبة الثالثة قبل الأخيرة في العالم في "الدراسة الاستقصائية لممارسة الأعمال التجارية" التي يجريها البنك الدولي سنوياً. وهذا يعكس الصعوبات البيروقراطية الشديدة والمتاهات القانونية التي يواجهها أي من المشتغلين بالأعمال الحرة الراغبين في إدارة عمل تجاري في البلد. وكما ورد في تقييم مشترك أجراه البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية عن التكامل التجاري، فإن القضاء على هذه العقبات البيروقراطية ووضع آلية استشارية منظمة للقطاعين العام والخاص للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أولويات الإصلاح ورصد تنفيذ سياسات الإصلاح شرط أساسي من أجل زيادة استثمارات القطاع الخاص في البلد.

١٩ - وبالرغم من حصول بعض التحسن في أداء إدارة الحسابات العامة، لا تزال غينيا - بيساو تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية للإيفاء بالتزامات الدولة، في شكل دعم مباشر للميزانية، مما يعرض للخطر أي استراتيجية للاستثمار في الهياكل الأساسية. إن تلبية احتياجات غينيا - بيساو الهيكلية لشبكة النقل، وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها ومرافق الصرف الصحي الأساسية، تعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية. كما أثّرت الأزمة الاقتصادية العالمية على النمو الاقتصادي للبلد وأدت إلى زيادة ضعف السكان.

جيم - إصلاح قطاع الأمن والدفاع

٢٠ - في إطار إصلاح قطاع الأمن والدفاع، أُتخذت خطوات عديدة لتنفيذ الوثيقة الاستراتيجية لإعادة هيكلة القطاع وتحديثه، على النحو الذي وافقت عليه الحكومة والجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٦. إلا أن الإصلاح لم يحرز تقدماً بالسرعة المرجوة، وخاصة فيما يتعلق بقوات الأمن المتأخرة كثيراً عن قوات الدفاع من حيث إصدار النصوص القانونية. وعلى الرغم من وجود محافلها التنفيذية الخاصة بها، مثل اللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن والأمانة الفنية المعنية التابعة لها، لا يزال هناك إدراك واسع بضرورة تحسين هذا القطاع.

٢١ - وقد مُدّدت البعثة الأوروبية من أجل إصلاح قطاع الأمن لمدة ستة أشهر، ووافقت الحكومة بالفعل على بعض مشاريع قوانين الإصلاح. وجرّت مناقشة الدراسة المتعلقة بصندوق المعاشات لقوات الجيش والشرطة مع الحكومة ووافق عليها مجلس الوزراء لاحقاً.

٢٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عقد ٢٨ بلداً و ١٠ منظمات دولية في برايا، الرأس الأخضر، اجتماع مائدة مستديرة، اعتمد خطة عمل لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو. ويتمثل الغرض من خطة العمل المذكورة في تسهيل تحديد الموارد والشركاء المهتمين لدعم الإصلاح.

٢٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكملت الحكومة عملية تعداد القوات المسلحة، حيث يوجد ٤٥٨ ٤ فرداً مسجلاً من أفراد الجيش. بالإضافة إلى ذلك، خضع المقاتلون السابقون إلى عملية تعداد تم إنجازها، حيث بلغ عددهم ٦٨٠ ٥. وكانت مشاركة الجيش في المناقشات الدائرة بشأن إصلاح قطاع الأمن محورية في خلق إحساس بالسيطرة على زمام الأمور.

٢٤ - وقد بذلت كل من الحكومة والشركاء الدوليين جهوداً هامة على الصعيدين التقني والمالي، شملت إجراء دراسة عن صندوق المعاشات التقاعدية لقوات الأمن، ويتوخى الموافقة على مجموعة من التشريعات ذات الصلة بوزارة الداخلية وقوات الأمن. وستكون المائدة المستديرة التالية للجهات المانحة في غاية الأهمية من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتوخاة لهذا القطاع.

دال - تعزيز قطاع العدالة، وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٢٥ - يجري حالياً إصلاح هام في قطاع العدالة في غينيا - بيساو. وبتنسيق مع وزارة العدل، يشارك في عملية الإصلاح عدد كبير من الشركاء مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي

لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونسيف، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وصندوق بناء السلام، وخطة غينيا - بيساو، والبرازيل، والبرتغال. وتشمل التدخلات في هذا المجال، إعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وبناء قدرات المهنيين العاملين في قطاع العدالة وإجراء استعراض تشريعي. إلا أنه يبدو أن عملية الإصلاح الجارية في هذا القطاع معزولة عن عملية إصلاح قطاع الأمن الأوسع، التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ منها، على النحو المتوخى في الاستراتيجية الوطنية لإعادة هيكلة وتحديث قطاع الأمن.

٢٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شرعت الحكومة في جرد مواقع من أجل مكاتب قلم المحكمة ومكاتب كُتاب العدل الإقليمية؛ واتفقت مع الجمعية الوطنية على وضع محكمة بيساو الإقليمية في مبنى قدمته الجمعية الوطنية؛ واستكملت دراسات عن نماذج أولية لمشاريع نموذجية لمحكمة إقليمية ومكاتب قلم المحكمة، وبدأت إصلاح سجن بافاتا ومانسوا. وتعد التدخلات في مجال الهياكل الأساسية ضرورية للغاية من أجل تعزيز جميع عناصر القطاع القضائي. إذ إن الغالبية العظمى للمباني التي تعمل فيها المكاتب القضائية - المحاكم ومكتب المدعي العام ومكاتب قلم المحكمة - في حالة يرثى لها من الصيانة. وفي بعض المناطق مثلاً، يعيش القضاة ويعملون في المكان نفسه، أي في مكاتبهم في المحكمة، مما يشكل عائقاً أمام تحقيق لامركزية نظام إقامة العدل وتطويره بفعالية.

٢٧ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات المؤسسية، بُذلت أيضاً جهود كبيرة للمساهمة في إقامة العدل بشكل جيد وتوطيد سيادة القانون. وتم تدريب مائة وسبعة وخمسين مفتشاً ووكيلاً وموظفاً من موظفي الدعم التقني في الشرطة القضائية. وبدأ العمل في آلية تنسيق بين مكتب المدعي العام والشرطة القضائية. وتم تدريب قضاة في مجال القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، من بين مواضيع أخرى، في حين تم تدريب موظفي العدالة على الإجراءات الإدارية والنفقات القضائية. وتلقى أولياء القاصرين دعماً عينياً لتعزيز الاستجابة للحالات التي تتطلب المساعدة بتوفير الحماية التي تشمل القاصرين، واستفاد من الدورات التدريبية على الصعيد الوطني عناصر الشرطة القضائية في مجال التشريع وحماية الأطفال.

٢٨ - لقد ساهم تعزيز القدرات المؤسسية، فضلاً عن تدني الاتجار بالمخدرات المبلغ عنه في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالكوكايين، في تحقيق المزيد من الاستقرار في غينيا - بيساو. إلا أنه توجد حاجة إلى مزيد من الموارد لتجسيد خطة لمكافحة المخدرات؛ علاوة على ذلك، لا تزال هناك منطقة شاسعة من البلد، وهي أرخبيل بيغاغوس، يمكن النفاذ

منها لتهريب المخدرات، وليس فيها وجود دائم للشرطة القضائية، أو مركز للاحتجاز. كما لا تتوافر فيها اتصالات فعالة ووسائل نقل سريعة تصلها بالبر الرئيسي.

٢٩ - أما بالنسبة للتشريعات، فقد اعتمدت الحكومة بالفعل عدداً هاماً من القوانين في قطاع العدالة، وهي مشروع قانون يتعلق بمجلس التنسيق القضائي، وإقامة العدل وتنظيم مراكز الاحتجاز. وفي إطار مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل، تمت كذلك صياغة واقتراح مشاريع قوانين بشأن الاتجار بالأشخاص وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لكن هذه لا تزال تنتظر موافقة الجمعية الوطنية، بالإضافة إلى مشاريع قوانين مقترحة أخرى بشأن تنظيم التحقيق الجنائي والنظام القضائي.

٣٠ - ويعد تنفيذ إصلاح قطاع العدالة أمراً بالغ الأهمية لمكافحة الإفلات من العقاب، وهو عامل لا يزال يؤثر على الاستقرار في غينيا - بيساو. ومع أن مشاريع صندوق بناء السلام بشأن إصلاح السجون قد أحرزت تقدماً هاماً في ثلاث مناطق، لا يزال البلد يفتقر إلى سجن، مما يعرض بعض الإنجازات التي تحققت في هذا القطاع للخطر. وبالفعل، فإن بناء سجن يلبي كافة معايير الأمن ويحترم حقوق الإنسان يعد حاجة ماسة، لكنه لا يزال يلقي الإهمال، ولا يتوفر التمويل من أجله.

هاء - إصلاح الإدارة العامة وتحديثها

٣١ - من شأن برنامج الإصلاح وتعزيز القدرات لموظفي الخدمة المدنية، المقرر أن يعتمد مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٩، أن يتيح إنشاء الإطار اللازم لتدخل الشركاء المعنيين. ولا تزال نتائج تعداد موظفي الخدمة المدنية باستخدام السمات البيولوجية، التي وضعت في صيغتها النهائية في آب/أغسطس ٢٠٠٩، في مرحلة تجهيز البيانات، وكان متوقعاً أن يُحدد العدد الدقيق لموظفي الخدمة المدنية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وينبغي مراجعة القوانين والأطر الدستورية للوزارات، التي صيغت في عام ٢٠٠٧، لوضع تعريف أفضل لمهام الإدارات المختلفة بالدولة، مع وضع البرنامج ونتائج تعداد موظفي الخدمة المدنية باستخدام السمات البيولوجية في الاعتبار. ومن المقرر أيضاً إجراء دراسة لتحديد الاستراتيجيات والتدخلات الرئيسية المتوخاة للإدماج الاقتصادي للعدد من الموظفين المدنيين. ومن المقرر كذلك إجراء دراسة بشأن إصلاح نظام المعاشات التقاعدية.

٣٢ - وفي مجال تعزيز القدرات، فإن المركز الوطني للتدريب على الإدارة هو الآن في مرحلة تحول، ويتوقع أن يُصبح مدرسة وطنية للإدارة في بداية عام ٢٠١٠. وينبغي أن يكون البرنامج المذكور أعلاه، الذي أجرى تقييماً للاحتياجات لتعزيز القدرات في مجال المساعدة التقنية، بمثابة الأساس لبدء أنشطة على نطاق واسع. وستُسهّم الأنشطة الجارية في

مجال الحكم الإلكتروني، وتمثل في إنشاء مركز للبيانات وتجهيز الإدارات التابعة للدولة على الصعيد المحلي على وجه التحديد، في تحسين تنفيذ الخدمات العامة، وإدارة الموارد البشرية التابعة للدولة، وإدارة الشؤون المالية العامة. وتمثل صياغة واعتماد قانون بشأن النظام الوطني للإحصاءات في عام ٢٠٠٨، وكذلك الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين الرصد والتخطيط الاستراتيجي للاقتصاد، وإدارة الميزانية والديون، تدابير تهدف إلى تحسين أداء الإدارات العامة.

واو - المسائل الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام

٣٣ - لم يُبلغ عن حدوث تحسينات ملحوظة في القطاعات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص في مجالي الصحة والتعليم، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية قد اضطلعت، في هذين المجالين، بدور مناسب في تقديم المساعدات لأشد السكان عوزاً. وفي القطاع الصحي، زادت الحكومة من عدد المهنيين الموجودين على المستوى المحلي، مما عزز إمكانيات الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية. وجرى تدريب مائة وخمسة عشرة ممرضة من ذوات التخصصات المتعددة وتم توزيعهن على مختلف مناطق البلد، مما ساعد في توسيع نطاق تغطية الوزارة لجميع أنحاء البلد. وفي دلالة واضحة أخرى على الأولوية التي تود الحكومة إيلائها لقطاع الصحة، فقد رُصد مبلغ ١٧٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء لقاحات تقليدية.

٣٤ - وعلى الرغم من هذه الخطوات، فإن القطاع الصحي لا يزال يعتمد إلى حد كبير على المعونة الدولية. ويوفر أكثر من ٩٠ في المائة من ميزانية الوزارة عن طريق المساهمات التي يقدمها شركاء غينيا - بيساو. ولدى الحكومة هامش ضئيل للاستثمار في الهياكل الأساسية أو تجديد المخزون لصيدليات المستشفيات، لأن رواتب موظفي الخدمة المدنية تشكل الجزء الأكبر من ميزانية هذا القطاع. لذا، فما زالت نفقات الاستثمار تُؤمّن بالكامل تقريباً من المساعدات الأجنبية.

٣٥ - وخلافاً لما كان عليه الأمر في العام السابق، فإن غينيا - بيساو لم تشهد في عام ٢٠٠٩ تفشياً لوباء الكوليرا. ويرجع ذلك في جزء منه، إلى حملات التوعية العامة وإلى تحسين إمكانيات الحصول على مياه الشرب.

٣٦ - وكانت أزمة قطاع التعليم واضحة إلى حد بعيد في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. فقد أدت الصعوبات المتصلة بدفع الرواتب إلى إضراب قام به المدرسون استمر فترة طويلة. وكان بدء السنة الدراسية سيصبح مستحيلًا لولا الدعم المالي الذي قدمه البنك الدولي إلى الحكومة.

٣٧ - وفي مجال التعليم، كما هو الحال في مجالات الحكم الأخرى، فإن المشكلة الرئيسية هي في استدامة الميزانية، وبوجه خاص دفع المرتبات. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت الحكومة من تسوية الكثير من متأخرات الرواتب، ما عدا بالنسبة للمدرسين المتعاقدين والمدرسين المعينين حديثاً، حيث الدولة مدينة لهم بمرتبات سبعة أشهر.

٣٨ - والعقبة الأخرى التي يواجهها قطاع التعليم ترتبط بعدم وجود كتب مدرسية جاهزة للسنوات الدراسية من الأولى إلى السادسة ولم تُنتج كتب مدرسية في غينيا - بيساو منذ عام ٢٠٠٥.

٣٩ - وفي حين تسعى الحكومة جاهدة للتصدي للمشاكل التي يثيرها دخول ٢٠ ٠٠٠ طفل في النظام التعليمي كل سنة، فإنها تواجه أيضاً، وبنفس القدر نقصاً في الموارد البشرية المؤهلة وفي الموارد المالية اللازمة لإدارة النظام التعليمي وتنظيم أنشطة المدارس الخاصة التي أصبحت تنتشر في السنوات الأخيرة في بيساو.

٤٠ - وعلى صعيد السياسة التعليمية، فقد اتخذت الحكومة خطوة هامة باعتمادها ميثاقاً للسياسة التعليمية (للفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠)، وخطة عمل متصلة به، تحدد المجالات ذات الأولوية للأنشطة، وتعزز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، وتحشد الموارد المالية. وأصدرت الحكومة العديد من الوثائق التشريعية التي أتاحت للبلد الحصول على أموال مبادرة "المسار السريع" التي يقدمها البنك الدولي دعماً لقطاع التعليم.

٤١ - وحددت وزارة العدل سياسة وطنية للتسجيل المدني، تشمل القطاع الاجتماعي بكامله، من أجل اعتماد استراتيجيات دولية واستراتيجيات تتعلق بالمجتمع المحلي لزيادة عدد الأطفال المسجلين في غينيا - بيساو (في الوقت الراهن، تبلغ النسبة المئوية للأطفال المسجلين الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، حوالي ٣٩ في المائة فقط).

٤٢ - وبالنظر إلى عدم وجود سياسة للحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، فقد وضعت وزارة المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر استراتيجية تهدف إلى توجيه تدخل الدولة والشركاء، من خلال نهج متكامل وشامل وشماسك، لتحقيق زيادة كبيرة في إجراءات حماية الأطفال، الذين هم في حالة ضعف، بالحد من عوامل الخطر وتعزيز آليات توفير الحماية للأسرة والمجتمع والمؤسسات. وتولي هذه الاستراتيجية، وخطة عمل متصلة بها، اهتماماً خاصاً لليتامى والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٣ - وقدمت غينيا - بيساو تقريرها الأول عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، بدأ المعهد الوطني للمرأة والطفل عملية وضع سياسة وطنية بشأن تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين.

ثالثاً - الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام في غينيا - بيساو

٤٤ - ولأن غينيا - بيساو موجودة في إقليم تسوده التقلبات، حيث يحدث عدد من التوترات بين الدول وبين شعوب البلدان الرئيسية المجاورة لها، فإن هناك ثلاثة أخطار رئيسية على الصعيد الإقليمي تهدد بناء السلام في ذلك البلد، وهي: (أ) تجدد اشتعال الأنشطة الانفصالية مجدداً في منطقة كازامانس السنغالية، في شمال غينيا - بيساو؛ (ب) عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في غينيا؛ و (ج) الاتجار بالأشخاص والأسلحة الصغيرة والمخدرات في المنطقة دون الإقليمية.

٤٥ - إن الاستقرار في منطقة كازامانس، وإقامة تعاون صريح بين حكومة غينيا - بيساو والسنغال فيما يتعلق بترسيم خط الحدود بين الدولتين، في المنطقة الشمالية من غينيا - بيساو، أمران أساسيان لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٤٦ - لقد أثار عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في غينيا، ولا سيما في أعقاب أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قلقاً لدى غينيا - بيساو، وهو ما دفع السلطات في غينيا - بيساو، وبمساعدة الأمم المتحدة و لجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى وضع خطة للطوارئ في حالة اضطراب غينيا - بيساو إلى إيواء عدد كبير من اللاجئين القادمين من المنطقة الشمالية لغينيا بحثاً عن مأوى. إن أي تطورات اجتماعية وسياسية تحدث في هذه المنطقة دون الإقليمية تنتشر في نهاية الأمر إلى دول الجوار. ثم أن وجود مناخ من الحوار بين الحكومتين هو بدوره أمر بالغ الأهمية حاسم في الحفاظ على علاقة قائمة على حسن الجوار بين غينيا وغينيا - بيساو، وفي تفادي نشوء أي نوع من الارتياح بسبب ما حدث في الماضي.

٤٧ - ويظل الاتجار بالأشخاص والأسلحة الصغيرة والمخدرات يشكل موضوعاً للكثير من التقارير، حيث أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا يزال يشكل تهديداً للاستقرار في غينيا - بيساو. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فإنهما لا يزالان منتشرين بالمنطقة، ولا يزال تنفيذ استراتيجية إقليمية يشكل مسألة أساسية لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات بكفاءة. وينطبق هذا الأمر على الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والاتجار بالأسلحة الصغيرة. ولا يزال المهربون، يواصلون نشاطهم، مع إفلاتهم من العقاب، ويرجع ذلك في معظمه إلى وجود مناطق حدودية واسعة بين مختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية من دون سيطرة مناسبة من قبل الدول.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

اعتبارات عامة

٤٨ - نظرا لخصوصيات غينيا - بيساو، والصعوبات التي يواجهها مختلف الشركاء في تنفيذ المشاريع، وإذا أخذ في الاعتبار أيضا أن المجالات ذات الأولوية التي حددت في الإطار الاستراتيجي لا تزال سارية عموما، يقترح أن تنظر الحكومة واللجنة في إجراء استعراضات سنوية بدلا من إجرائها كل ستة أشهر لتنفيذ التزامات أي من الطرفين. فهذه العملية المهمة لقياس الحالة التي وصل إليها تنفيذ الالتزامات الرئيسية، لن تكون أقل تأثيرا إذا ما نفذت مرة واحدة فقط في السنة.

٤٩ - من شأن الترتيب الذي ظهرت به قائمة مختلف المجالات ذات الأولوية للإطار الاستراتيجي أنه قد يصرف الانتباه عن أشد المتطلبات إلحاحا في ما يتعلق بتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو. فعلى الرغم مما لمجال الانتخابات، الذي يحظى بالأولوية، من أهمية لبناء السلام في هذا البلد، على نحو ما ذكر آنفا، لا ينبغي أن ينظر إليه، في أعقاب احتتام الدورة الانتخابية التشريعية والرئاسية، باعتباره أهم الأولويات. ورغم أن الأمر متروك للحكومة لتصميم الخطة الأولوية لبناء السلام، يقترح أن ترتب المجالات ذات الأولوية على النحو التالي: (أ) إصلاح قطاع الأمن؛ (ب) إصلاح قطاع العدالة؛ (ج) الاقتصاد والهيكل الأساسية؛ (د) المسائل الاجتماعية؛ (هـ) إصلاح الإدارة العامة؛ (و) الانتخابات.

٥٠ - تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى دعم تقني حتى تؤدي أدوارها بفعالية. فينبغي أن تعمل الحكومة والشركاء الدوليون على تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

٥١ - وللمصالحة الوطنية أولوية في بناء السلام في غينيا - بيساو. فينبغي القيام بتنسيق مبادرات جديدة في هذا المجال إلى جانب المبادرات الجارية، كتلك التي تقوم بتنفيذها منظمة صوت السلام - المعهد الوطني للدراسات والبحوث (Voz di Paz-INEP)، وهو ما يمكن أن يشكل أساسا متينا لإقامة حوار حقيقي ومتعمق من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل الترويج للاجتماع الأساسي الذي عقد بين مختلف الزعماء الدينيين (الكاثوليك والبروتستانت والمسلمون) في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، منطلقا لمبادرات جديدة.

٥٢ - وينبغي تنظيم حملة للتوعية بالأنشطة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي.

ألف - الانتخابات وتقديم الدعم المؤسسي للجنة الانتخابات الوطنية

٥٣ - لا يزال المجال الذي تستأثر به الانتخابات وبناء المؤسسات من نطاق الأولويات ساريا لدى اللجنة الانتخابية الوطنية. ذلك أن ما ينجم من آثار على الاستقرار في غينيا - بيساو جراء تنظيم دورة انتخابية على نطاق وطني كان متوقعا عقدها في البداية في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، وإن جرت في نهاية الأمر في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مع اقتراب موعد إجراء انتخابات رئاسية، لا يمكن مقارنتها بالآثار الناجمة عن تنظيم انتخابات إقليمية ذات نطاق محلي. وحتى في هذه الحالة، يظل تقديم الدعم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية ومختلف الأطراف ذات المصلحة في العملية الانتخابية أمرا ضروريا، وذلك بإعادة النظر في الإطار القانوني، بما في ذلك دور المراقبين الوطنيين، وبتأهيل المسؤولين عن الانتخابات مهنيًا، وإنشاء سجلات إلكترونية. وفي ما يتعلق بالتحضير للانتخابات المحلية، هناك أعمال أولية تتعلق بصياغة القوانين ينبغي أن تقوم بها السلطات الوطنية في وقت مبكر.

باء - التدابير اللازمة لإنعاش الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية، لا سيما في قطاع الطاقة

٥٤ - في ما يتعلق باتخاذ تدابير لدفع عجلة الاقتصاد في غينيا - بيساو، سوف تحتاج الحكومة إلى العثور على مزيد من الموارد من أجل دعم القطاع الخاص. فغرفة التجارة والصناعة والزراعة، وهي منبر رئيسي للتواصل بين القطاع الخاص والحكومة، بحاجة إلى مزيد من الدعم التقني لتمكينها من القيام بتدخلات أكثر فاعلية.

٥٥ - فبدون التدخل العاجل، وإذا ظل الوضع الراهن لترسبات الطمي في النهر سائدا، سيصبح الوصول إلى ميناء بيساو متعذرا أمام العديد من السفن التجارية، وسيستحيل، من ثم، على البلد أن يوفر وسائل الاستفادة المباشرة من خدمات الشحن التجاري. وسوف تبلغ تكاليف القيام بهذا النشاط، وهو ما لم يحل حتى الآن، ما مقداره ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومما يحظى بنفس القدر من الأهمية إجراء تغييرات في إدارة الدولة للميناء وتحديث الخدمات الجمركية من حيث كونهما عوامل تمكينية للتجارة الدولية في غينيا - بيساو.

جيم - الأمن والدفاع وإصلاح القطاعات

٥٦ - ينبغي أن تركز الجهود التي يبذلها مختلف الشركاء الآن على إصلاح قطاع الأمن. فصندوق المعاشات التقاعدية، مثلا، من حيث كونه حجر الزاوية في مجمل عملية إصلاح

قطاع الأمن، بحاجة إلى مساهمة سخية من الشركاء ليصبح فعالاً. وأما من حيث حشد الموارد، فيجب أن تعطى الأولوية لتمويل صندوق المعاشات التقاعدية.

٥٧ - وتشكل صعوبة التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، المشاركة في إصلاح القطاع الأمني، إحدى العقبات التي تحول دون تنفيذ الإصلاح. فينبغي، مثلاً، القيام، على غرار أفضل الممارسات الدولية، بتعزيز إدماج قطاع القضاء في عملية إصلاح قطاع الأمن.

٥٨ - ويوصى بتسريع عملية إصلاح قوات الأمن وأن يلقي هذا العنصر نفس القدر من الأولوية في التنفيذ التي يحظى بها قطاع الدفاع. فعملية إصلاح قوات الشرطة المختلفة متأخرة عن عملية إصلاح قوات الدفاع، في حين ينبغي أن يمضيا بنفس السرعة.

٥٩ - لا يمكن اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالتسريح إلا بعد أن يصبح صندوق المعاشات التقاعدية نافذاً. وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان أن يستمر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإزالة الألغام ونزع السلاح، وأن يبدأ التخطيط بشأن كيفية معالجة مسائل الإدماج وإعادة الإدماج.

٦٠ - وقد أثبتت مشاركة القوات العسكرية وقوات الشرطة في المناقشات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن أنها كانت محورية في ترسيخ الملكية الوطنية لهذه العملية. وللتأكد من أن يواصل الجيش والشرطة مشاركتهما في تنفيذ عملية الإصلاح، ينبغي تعزيز استراتيجية الاتصالات في هذه العملية، حتى يتسنى إبقاء القوات العسكرية وقوات الشرطة والاجتماع المدني ككل على علم بهذا الأمر.

٦١ - لزيادة فعالية التنسيق أولوية تتجاوز إصلاح قطاع الأمن. وهذا الأمر مطلوب أيضاً بصورة عاجلة في مجالات أخرى، مثل إصلاح الإدارة العامة. ومن الأمور الأساسية، تحقيق الفعالية في التنسيق، سواء بين الشركاء الوطنيين والدوليين، أو على المستوى العام لوضع خطة للمعونة وتنسيقها على الصعيد العالمي، أو على مستوى قطاعات محددة، لضمان الفعالية في تطبيق الإصلاحات الجارية في غينيا - بيساو. ويجب زيادة الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي إلى وزارة الاقتصاد والتنمية والتكامل الإقليمي من أجل تعزيز قدرات موظفيها في مجالي تنسيق المعونات الدولية وتعزيز فعاليتها.

٦٢ - ولتسريع تمويل الوزارة وضمان تحقيق تنسيق أفضل وإدارة فعالة تستجيب للمجالات ذات أولوية، يُقترح إنشاء صندوق استثماري لإصلاح قطاع الأمن (ويوسع ليشمل قطاع العدالة).

٦٣ - وسوف تحتاج الوكالة الوطنية للحماية المدنية، التي يتوقع أن تبدأ عملها في عام ٢٠١٠، إلى دعم دولي، سواء من حيث التمويل أو من حيث المساعدة التقنية. وسوف تتمثل إحدى أولوياتها في اعتماد خطة وطنية لحالات الطوارئ الإنسانية.

دال - تعزيز قطاع العدالة، وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٦٤ - ويجب زيادة الجهود المبذولة حالياً لإصلاح قطاع العدالة، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ تدابير من أجل تيسير أسباب الوصول إلى العدالة للنساء والفئات الضعيفة. ومما له أهمية أيضاً أن يكون لدى غينيا - بيساو إجراءات أمنية مشددة في السجون، وذلك لمكافحة حالة الإفلات من العقاب بفعالية، وهي ظاهرة وصفت بأنها أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في البلد. وفي مجال الأنشطة المتعلقة بإصلاح وبناء السجون، يجب أن تتخذ خطوات نحو وضع إطار قانوني لنظام السجون.

٦٥ - وفي ما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية لسيادة القانون، ينبغي أن تعطى أولوية لتقديم الدعم إلى الجمعية الشعبية الوطنية. وينبغي توخي تقديم التدريب في مجال صياغة القوانين وعقد حلقات دراسية مخصصة للمسائل الشاملة لعدة قطاعات، كمسائل الاحترار العالمي، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

٦٦ - الفساد هو حقيقة واقعة في غينيا - بيساو، ويتطلب هذا رداً شاملاً من جانب الحكومة. فالفساد يضعف سيادة القانون، ويوجه الأموال العامة في غير مسارها الصحيح، ويتيح جملة أمور منها انتشار الاتجار بالمخدرات. أما ما يتعلق بتعزيز قدرات موظفي الخدمة المدنية، يجب إيلاء الاهتمام لمكافحة الفساد. فالقيام بحملات لزيادة التوعية باللوائح الإدارية المختلفة، مقترنة بمبادرات للتوعية بمساوئ الفساد، يمكن أن يساعد في مكافحة هذه الآفة التي لا ينبغي تجاهلها. وقد قامت الشرطة القضائية، في نطاق عملية الإصلاح التي تقوم بها، بتحديد فئة معينة من الجرائم الاقتصادية والمالية، التي تتطلب اهتماماً متواصلاً. فمكافحة الفساد وضمان الشفافية وتحسين الصورة العامة للدولة، أمور تتطلب تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للكيانات الوطنية المكلفة بمراقبة المالية العامة.

هاء - إصلاح الإدارة العامة وتحديثها

٦٧ - لتكامل عملية الإصلاح الجارية للإدارة العامة بالنجاح، لا بد من بناء قدرة موظفي الخدمة المدنية. والتنسيق في هذا القطاع، الذي يعمل فيه العديد من الشركاء الدوليين، أمر بالغ الأهمية. ويمكن تحقيق إدارة أفضل لأنشطة الإصلاح بإنشاء صندوق مشترك للتبرعات

يتم عن طريقه تنسيق جميع المبادرات المتصلة بتدريب موظفي الخدمة المدنية لأغراض تبسيط الإدارة العامة.

واو - المسائل الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام

٦٨ - هناك علاقة سببية بين المسائل الاجتماعية والاستقرار في غينيا - بيساو. وسيشكل الدعم المقدم من المجتمع الدولي لتمويل المرحلة الثانية من ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر إسهاما هاما في بناء السلام.

٦٩ - وهناك حاجة واضحة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمسائل الاجتماعية، وبالتحديد في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي، وهي القطاعات التي تفتقر إلى التمويل من الميزانية وإلى تدخلات قائمة على التنسيق. وينبغي أن تركز المساعدة في هذا المجال بوجه خاص على النساء والشباب، مع تنفيذ آليات دعم طويلة الأجل من خلال تعزيز التدريب وتيسير إمكانيات الحصول على القروض الصغيرة، التي تعد أداة أساسية لخلق فرص للعمل، على غرار ما هو متبع في بلدان أخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٧٠ - وفي ما يتعلق بقطاع التعليم، ينبغي أن تعطى أولوية لتقديم الدعم للتعليم العالي، وكذلك التدريب المهني، فمن شأن ذلك أن يعزز قدرات الشباب ويساهم في خلق فرص للعمل.

٧١ - وفي مجال المساواة بين الجنسين، ينبغي أن تنفذ غينيا - بيساو توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولا سيما تلك المتصلة بالحاجة إلى اعتماد الإطار القانوني مع الاتفاقية والاتفاقات الإضافية المتصلة بها.

٧٢ - وينبغي اعتبار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، لا سيما الفقرة ١٠ منه، مسألة ذات أولوية، وخاصة ما يتعلق بقيام الحكومة، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، بتحديد أولويات واحتياجات المرأة والفتاة، وما يتطلبه ذلك من وضع استراتيجية ملائمة للتغلب على التحديات التي تواجهه.

٧٣ - وينبغي أن يذهب الاهتمام الذي يولى للمرأة إلى ما هو أبعد من مجرد النظر في مسألتها في سياق المسائل الاجتماعية البالغة الأهمية لعملية بناء السلام، ليشمل جميع مجالات بناء السلام. فالمرأة لا تشكل نصف السكان فحسب، فثمة منظورات هامة تتعلق بها يجب أن تؤخذ في الاعتبار في عمليات صنع القرار.

٧٤ - وإذا لم يكن المجتمع شاملا للجميع، فلن تتوفر الأسس اللازمة لتوطيد السلام في غينيا - بيساو. فينبغي أن تعتبر الحكومة هذا الأمر مسألة ذات أولوية على المدى المتوسط، لاعتماد آليات للحماية الاجتماعية، وبوجه خاص وضع خطة مستدامة للضمان الاجتماعي، من أجل الحد من مخاطر نشوب نزاع.

المرفق

تنفيذ الالتزامات المتبادلة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام: الالتزامات الحكومية المحددة

التي اعتمدها اللجنة التوجيهية لبناء السلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

ألف - الانتخابات والبناء المؤسسي للجنة الانتخابية الوطنية

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
تعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية، بما في ذلك إعداد سجل مستكمل للناخبين والاضطلاع بالأنشطة العاجلة والحيوية اللازمة لتأمين إجراء عملية انتخابية ملائمة وفعالة وسلمية في عام ٢٠٠٨.	استكمل سجل الانتخاب الرسمي قبل شهر من الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وزعت نسخ من سجل الناخبين على جميع الأطراف السياسية المشاركة في الانتخابات.	تحقيق الاستقلال المالي والإداري للجنة الانتخابية الوطنية. قيام اللجنة الانتخابية الوطنية بتجديد الدروس المستفادة من الأعمال الانتخابية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.
وضع أسس متينة لتنمية القدرات في الأجل الطويل في ما يتصل بالدورة الانتخابية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، بما فيها الانتخابات الرئاسية والمحلية.	اعترف بأن الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨ والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ كانت شفافة وحرّة ونزيهة.	اعتماد خطة استراتيجية للجنة الانتخابية الوطنية. التأهيل المهني لموظفي اللجنة الانتخابية الوطنية وتدريبهم، بمن فيهم أعضاء الأمانة التنفيذية.
تعزيز قدرة النساء وأفراد الفئات المهمشة على القيام بدور هادف في العمليات السياسية للبلد، من حيث كونهم ناخبين ومرشحين على حد سواء.	أقرت خطة التربية المدنية ونفذت، بما في ذلك تنظيم حملات توعية تستهدف النساء على وجه التحديد. اعتمد مختلف الأطراف برنامجاً سياسياً، يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي وتطبيق حصة لمشاركتهم بنسبة ٤٠ في المائة في الأحزاب السياسية.	تعزيز المشاركة الانتخابية للنساء والشباب، من خلال حملات التوعية. تعزيز قدرة أعضاء البرلمان ووسائل الإعلام، من خلال دورات تدريبية. التشجيع على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، ولا سيما بغية تعزيز قدرات شبكات الجماعات النسائية في المجتمع المدني، وأعضاء البرلمان من النساء، وأفراد الجنود والمحاربين القدامى من النساء.

باء - تدابير دفع عجلة الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
تشجيع المبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد، في مجالات منها الزراعة، ومعالجة المواد الخام، ومصائد الأسماك والسياحة.	طراً تحسّن على توريد المنتجات المحلية لصيد الأسماك إلى السوق المحلية. أسعار السمك آخذة في الاستقرار في السوق. اعتمد مشروع الأمن الغذائي لمناطق غابو، ويومبو، وتومبالي. أنشئ موقع على الإنترنت لوزارة السياحة.	تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتثبيت سعر جوز الكاجو، التي تطمح إلى إنشاء ٥٠ وحدة لمعالجة جوز الكاجو. ممارسة رقابة فعالة على تصدير المنتجات التقليدية لصيد الأسماك. تحسين الرقابة البحرية. إنشاء مختبر عملي يصدر شهادات على منشأ منتجات صيد الأسماك.
العمل على زيادة كفاءة وفعالية إدارة إمدادات الكهرباء بهدف تحقيق التوزيع العادل للإنتاج المحدود للكهرباء في البلد.	العمل جار على إعادة تأهيل الشركة الوطنية للماء والكهرباء، بمشاركة الشركة الوطنية للكهرباء في السنغال (سينيليك).	دعم المبادرات الصغيرة في مجال التحويل الزراعي، بما في ذلك زيت الطهي ومنتجات الصابون. ابتكار محفزات على مباشرة الأعمال الحرة. إدراج مركز التحقيق التطبيقي لصيد السمك ومراقبة أنشطة صيد السمك في الميزانية الوطنية.
مواصلة اتخاذ تدابير ترمي إلى تنشيط الاقتصاد، مع مراعاة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وبصفة خاصة توسيع نطاق الإيرادات المالية، وإضافة قيمة إلى المنتجات والصادرات، وإيجاد فرص عمل، وتحفيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وذلك بهدف تحقيق عائدات فورية للسلام.	العمل جار على بناء سدّين في إطار منظمة استغلال نهر غامبيا، من خلال إسهام حكومة غينيا - بيساو بوصفها شريكا. بمبلغ ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.	تحرير قطاع الطاقة. إقامة هياكل أساسية عملية لتوزيع الطاقة الكهربائية في جميع أرجاء أراضي غينيا - بيساو في إطار منظمة استغلال نهر غامبيا. توسيع نطاق الإمداد المنتظم بالطاقة الكهربائية لمختلف مناطق البلد.
	هناك لجنة عملية جامعة، الغرض منها هو أن توفر، من خلال النافذة نفسها، جميع خدمات الدولة التي تتخلل إضفاء الطابع الرسمي على مشروع ما. صودق على الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الرصد المتعلق بورقات الاستراتيجية القائمة للحد من الفقر. حُسنت الرقابة المالية.	إنشاء جهة واحدة تشغيلية جامعة. إنشاء هيكل عملي لحضانة الأعمال. إقامة مجمع صناعي في بيساو. إنشاء صندوق دعم للمشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة الحجم. إقرار الورقات الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر بوصفها وثيقة استراتيجية للحد من الفقر وللنمو الاقتصادي في غينيا - بيساو. تعزيز قدرات وزارة الاقتصاد من حيث تنسيق المساعدة الدولية.

جيم - إصلاح قطاع الأمن والدفاع

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
المحافظة على الإرادة السياسية لإجراء الإصلاحات اللازمة في قوات الأمن والدفاع، على النحو المبين في الخطة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والدفاع، بدعم من الشركاء الدوليين، بطرق منها تقليص عدد حجم الموظفين وتعريف الصلاحيات والولايات بشكل واضح.	اتخذت الحكومة مختلف الخطوات لتنفيذ الخطة الوطنية للإصلاح في قطاع الأمن، من خلال اعتماد الكثير من القوانين بما في ذلك النظام الأساسي للقوات المسلحة والقانون الأساسي للقوات المسلحة. مُدّدت ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بإصلاح القطاع الأمني لمدة ستة أشهر. ناقشت المائدة المستديرة التي عقدت في برايا وضع خطة عمل لإصلاح القطاع الأمني.	اعتماد الحكومة للقوانين الأساسية التي يحتاجها تنفيذ إصلاح القطاع الأمني. إنشاء صندوق عملي للمعاشات التقاعدية. قيام شركاء عديدون في إصلاح القطاع الأمني باستعراض خطة عمل ووضع تفاصيلها وإقرارها.
أقدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعم إلى القوات المسلحة بدفع متأخرات المرتبات وتوفير المركبات ووسائل المواصلات. أُبجرت الدراسة التي تتناول إمكانية الأخذ بنظام للتقاعد في القوات المسلحة. أنشئت اللجنة النسائية المشتركة بين الوزارات لقطاعي الدفاع والأمن.	تقديم مقترحات ملموسة إلى اجتماع المائدة المستديرة القطاعية للجهات المانحة للحصول على التمويل. اعتماد دراسة عن إمكانية الأخذ بنظام التقاعد في القوات المسلحة وقوات الشرطة. تعزيز القدرة التقنية المؤسسية للوزارات المشاركة في إصلاح القطاع الأمني. زيادة مشاركة المرأة في الإصلاح. تحديد استراتيجية اتصال متكاملة بشأن إصلاح القطاع الأمني.	تقديم مقترحات ملموسة إلى اجتماع المائدة المستديرة القطاعية للجهات المانحة للحصول على التمويل.
كفالة توفير التدريب المناسب لقوات الأمن بعد ترشيدها، بطرق منها إعادة بناء كلية وطنية للجيش والشرطة.	في إطار مختلف اتفاقات التعاون الثنائية، نظم عدد من حلقات العمل لقوات الجيش والشرطة في بيساو وخارجها. أُكمل جزء من عملية إعادة تأهيل مركز التعليم الأساسي في كوميير. بلغ مشروع لإنشاء كلية للشرطة مرحلة الدراسة.	اعتماد منهج دراسي موحد لتدريب قوات الجيش الموحدة. إنشاء كلية حربية. إنشاء كلية شرطة. إعادة تأهيل مركز التدريب وتشغيله بطرق تؤمن تجنيد المنتسبين الجدد بشكل منتظم.
الحفاظ على إجراءات المتابعة فيما يتعلق بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتصلة بالعسكريين والمحاربين	أُكملت تعدادات العسكريين والمحاربين القداماء. تجري حالياً دراسة عن العمليات السابقة	تدريب عدد منتظم من المديرين يلي احتياجات التدريب المحلي لقوات الجيش والشرطة الموحدة. تدريب القوات المسلحة الموحدة في مجالات الهندسة، والطب، وتربية الماشية، والتكنولوجيا، والقانون.
	مصادقة الحكومة على نتائج تعداد المحاربين القداماء. إكمال تعداد قوات الأمن.	

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
القدماء في النضال من أجل التحرير الوطني وفي قوات الأمن.	لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تقديم توصيات لأعراض العملية الحالية.	تسريح القوات العسكرية على مراحل (٢٠٠٩-٢٠١٥).
		تقديم حوافز من أجل إدماج أفراد الجيش والشرطة المسرّحين في الحياة المدنية.
		إنشاء آليات تدريب مهنية تقنية وغيرها من آليات إدماج وتأهيل قوات الجيش والشرطة المسرّحة.
تعبئة جميع الجهود من أجل جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام وتدمير مخلفات الحرب من الأجهزة غير المنفجرة، بوصفها تدابير ترمي إلى استعادة الأمن والاستقرار بين السكان الوطنيين.	نُظمت حلقات عمل لتعميم نتائج الدراسة التي أجراها المعهد الوطني للدراسات والبحوث في المناطق بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.	تعزيز حملات التوعية بضرورة جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
	أعدّت لجنة إزالة الألغام تقريراً عن حالة الألغام في غينيا - بيساو.	تعزيز موظفي اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.
	يجري العمل على إعادة تأهيل مقر اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.	وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (٢٠١٠-٢٠١٤) وإقرارها.
		إقرار تمويل الخطة الاستراتيجية لمكافحة الألغام (٢٠١٠-٢٠١١).
		تطهير جميع حقول الألغام المعروفة بحلول عام ٢٠١١ امتثالاً لالتزامات اتفاقية حظر الألغام.
		تطهير نسبة تصل إلى ٧٥ في المائة من المناطق المعروفة أنها تحتوي على ذخائر غير منفجرة من مخلفات الحرب بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
		تنفيذ مشروع تجربي في بيساو لجمع الأسلحة بشكل طوعي، وتحديد المنهجية التي يتعين تكرارها على الصعيد الوطني.
		مصادقة الجمعية الوطنية على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

دال - تعزيز قطاع الأمن، وتوطيد سيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
تعزيز الآليات والمؤسسات القضائية القائمة، بطرق منها إنشاء محاكم ومرافق احتجاز إقليمية جاهزة للعمل، ولا سيما من أجل بناء القدرات القضائية، بما في ذلك توفير الخدمات القانونية الأساسية في جميع أنحاء البلد.	العمل جارٍ لإعادة تأهيل سجون بافتا ومانسوا.	إنشاء شرطة قضائية في بافتا وبوباكي وكانتشونغو وغابو وبيساو وكاتيو.
	العمل جارٍ لإعادة تأهيل محاكم المقاطعات في بافتا وغابو.	إعادة تأهيل محاكم المقاطعات الثماني.
	الدراسات جارية لإعادة تأهيل المحاكم المقاطعات في بيساو وكاتشيرو.	تحديد السكن المخصص للقضاء وإعادة تأهيله.
	تم تحديد المباني المخصصة لمكاتب التسجيل في المقاطعات.	إنشاء مكاتب مجانية لتقديم الدعم القانوني لمعظم الفئات السكانية الضعيفة.
	أعتمد قانون اللجوء إلى القضاء والإشراف القضائي.	إعادة تأهيل السجون في كانتشونغو وبيساو.
	دراسة عن آليات العدالة التقليدية (القانون العرفي) في ست مجموعات إثنية، من أجل تدوينها لاحقاً في القواعد التي ستستخدم وتعمم في محاكم المقاطعات.	استقدام حراس ومديري سجون وتدريبهم.
	أكملت عملية اختيار المسجلين والعمل جارٍ من أجل تدريبهم.	إنشاء مكاتب تسجيل في المقاطعات وتشغيلها.
	العمل جارٍ لاستعراض القانون الجنائي ومدونة القانون الجنائي.	إقرار مشاريع الاستعراض.
	أكمل التدريب الفصلي للقضاة في غينيا - بيساو.	إنشاء مركز وطني للتدريب القضائي لتوفير التدريب الداخلي للقضاة. وتعزيز القدرة التقنية والمؤسسية لوزارة العدل.
	تلقي ثمانية عشر قاضياً التدريب في مركز الدراسات القضائية في لشبونة.	
	أقيمت حلقات عمل تقنية ومؤسسية لصالح وزارة العدل.	
ترشيد قوات الأمن المتعددة في البلد، وكفالة وجود تمييز واضح لولاياتها وتسلسلها الإداري بغية تطبيع العلاقات بين الوزارات التنفيذية ذات الصلة.	العمل جارٍ على خطة الإصلاح التشريعي، بما في ذلك استعراض القانون الأساسي للشرطة القضائية، والقانون الأساسي للتحقيق الجنائي، والقانون الأساسي للمكتب المدعي العام، والنظام الأساسي لتجمع قضاة مكتب المدعي العام، والقانون الأساسي لمكتب وزير الداخلية، والقانون الأساسي للحرس الوطني الغيني، والقانون الأساسي	تحرير نشرات خاصة عن الإصلاح في القطاع القضائي عقب إصدار مجموعة من القوانين الأساسية عن الإصلاح القضائي.
		إكمال تعداد قوات الشرطة.
		تعزيز التنسيق بين إصلاح قطاع الأمن وإصلاح قطاع القضاء.
		إنشاء مجلس التنسيق القضائي.

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
لشرطة النظام العام.	اعتماد القوانين الأساسية لشرطة النظام العام والحرس الوطني الغيني.	
العمل لتعداد قوات الشرطة.	إكمال استعراض القانون الأساسي للشرطة القضائية.	
العمل لإعادة هيكلة الشرطة القضائية.	تلقي التدريب ١٥٧ فردا جديدا ما بين شرطي ومفتش وخبير أمني وموظف في الدعم التقني، وهم قوائم الآن على رأس عملهم.	
إجراء التدريب الداخلي والتدريب المستمر لـ ٥٤ شرطيا ومفتشا وموظفا في الدعم التقني تابعين للشرطة القضائية.	كفالة التقييد بالقواعد والأنظمة المتعلقة بعمل مراكز الاحتجاز.	
كفالة التنفيذ التام للخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.	نقل المديرية العامة للشرطة القضائية إلى مقر جديد.	
تعزيز الدعم الذي تقدمه الشرطة القضائية للتحقيق الجنائي، بطرق منها توفير المعدات، ولا سيما توفير أجهزة التنصت على الهواتف، ومخبر جنائي ومعدات لوحدة الرصد والمراقبة.	جري توسيع وإعادة هيكلة أنشطة الشرطة القضائية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإعادة تزويدها بالمعدات.	
تعزيز التعاون بين مكتب المدعي العام والشرطة القضائية في مجال التحقيق الجنائي.	عُقدت اجتماعات تنسيقية تتعلق بالتحقيق الجنائي بين مكتب المدعي العام والشرطة القضائية.	
بناء سجن ذي حراسة مشددة في غينيا - بيساو.	أنشئ نظام معلوماتي متكامل للشرطة القضائية.	

هاء - إصلاح الإدارة العامة وتحديثها

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
إنشاء وتشغيل نظام محوسب للتنظيم الإداري العام، بما في ذلك مراقبة دفع الرواتب.	العمل لشراء المعدات وتأهيل المرافق التي سيقام عليها مركز البيانات.	إنشاء الإطار التنظيمي وإقامة مركز البيانات. تشكيل فريق الفنيين.
تدريب الموظفين لإدارة مركز البيانات.	دفع المرتبات، من خلال التحويل البرقي المصرفي، ومن خلال النظام المحوسب الجديد.	

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
إجراء تعداد عام لجميع موظفي الدولة، وتحديد العدد المناسب من الموظفين العموميين اللازمين لتقديم الخدمات للسكان، مع مراعاة الواجب للقدرات المالية للدولة.	أكمل تعداد موظفي الدولة باستخدام الاستدلال البيومتری.	إكمال معالجة البيانات الخاصة بتعداد موظفي الخدمة المدنية.
إنشاء نظام للمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة العامة المتقاعدين.	أكمل الإطار المرجعي للدراسة المتعلقة بإصلاح النظام العام للمعاشات التقاعدية.	استعراض القوانين الأساسية لمختلف الوزارات وأمانات الدولة.
إعداد وتنفيذ خطة تنمية لبناء قدرات الموارد البشرية، بما في ذلك إصلاح المنشآت التابعة لمركز التدريب الإداري وإنشاء مدرسة وطنية للإدارة والقضاء.	صُمم برنامج لإصلاح وتعزيز قدرة الإدارة العامة.	إنشاء إطار لموظفي الدولة العاملين في الوزارات والأمانات.
تأمين المساعدة التقنية والمالية للمركز الوطني للتدريب الإداري في مجال التدريب والإدارة.	وُضعت دراسة عن تحويل مركز التدريب الإداري إلى مدرسة وطنية للإدارة.	تثقيف وتدريب موظفي الخدمة المدنية، الزائدين.
بدء تدريب موظفي الخدمة المدنية في المدرسة الوطنية للإدارة في عام ٢٠١٠.	(ستواصل كلية الحقوق في بيساو تدريب المرشحين للعمل في المهن القضائية).	تنفيذ دراسة عن إصلاح النظام العام للمعاشات التقاعدية.
تعزيز قدرة الإدارة العامة.	تأمين المساعدة التقنية والمالية للمركز الوطني للتدريب الإداري في مجال التدريب والإدارة.	تجديد الدروس المستفادة من الدراسة التي أجريت لإنشاء صندوق تقاعدي في سياق إصلاح قطاع الأمن.
تأمين المساعدة التقنية والمالية للمركز الوطني للتدريب الإداري في مجال التدريب والإدارة.	بدء تدريب موظفي الخدمة المدنية في المدرسة الوطنية للإدارة في عام ٢٠١٠.	إقرار الحكومة للنظام العام للمعاشات التقاعدية.
بدء تدريب موظفي الخدمة المدنية في المدرسة الوطنية للإدارة في عام ٢٠١٠.	المرشحين للعمل في المهن القضائية).	تعبئة الموارد لإنشاء النظام العام للمعاشات التقاعدية.

واو - الجوانب الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
اتخاذ تدابير لتسهيل وصول الفئات الاجتماعية الضعيفة إلى المرافق الصحية والتعليمية، عن طريق إعادة بناء الهياكل الأساسية في هذين القطاعين، وتحسين أداء نظام الصرف الصحي، وذلك بهدف التخفيف من مخاطر القلاقل الاجتماعية والعودة إلى النزاع.	تلقي التدريب ١١٥ أخصائيا صحيا وعُيّنوا في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في مختلف المناطق.	اعتماد الحكومة للخطة الوطنية لتطوير المرافق الصحية (حتى عام ٢٠١٧).
تعزيز مخزون الأدوية من جانب المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية الأساسية.	العمل لبناء مراكز صحية في بيساو (٣)، ويومبو (١)، وكنارا (١)، وبولاما (٢).	تعزيز مخزون الأدوية من جانب المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية الأساسية.
تأمين المساعدة التقنية والمالية للمركز الوطني للتدريب الإداري في مجال التدريب والإدارة.	صُممت خطة وطنية لتطوير المرافق الصحية.	تنفيذ خطة تنمية الموارد البشرية لقطاع الصحة.
بدء تدريب موظفي الخدمة المدنية في المدرسة الوطنية للإدارة في عام ٢٠١٠.	المرشحين للعمل في المهن القضائية).	تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
	(بحلول عام ٢٠١٧).	تنفيذ "الاستراتيجية المتقدمة".
	دُفع بدل العمل في المناطق المعزولة إلى الأخصائيين الصحيين.	بناء مساكن لأخصائيي قطاع الصحة المعينين في أبعد المناطق.
	عُزِّز الأمن الغذائي في المؤسسات التعليمية من خلال المطاعم المدرسية.	إعادة تنشيط نظام تقييم قطاع الصحة ورصده.
	اعتمدت الحكومة وثيقة السياسة العامة التعليمية (٢٠٠٩-٢٠٢٠) وخطة العمل ذات الصلة.	إقرار خطة قطاع التعليم في الفصل الأول من عام ٢٠١٠.
	اعتمدت الحكومة قانون التعليم العالي.	تعبئة الموارد المالية لتنفيذ خطة العمل التعليمية وخطة قطاع التعليم.
		تعزيز بناء الهياكل الأساسية التعليمية.
		تعزيز قدرات المدرسين
		تنفيذ الخطة الوطنية لحو أمية الكبار.
		تحسين المعلومات والتخطيط لقطاع التعليم في المجال الإداري.
		إقرار خطة تدريبية للموظفين الإداريين، ممن فيهم مديرو المدارس.
		تعزيز الموارد البشرية والمالية المتعلقة بالتفتيش عن قطاع التعليم.
		الأخذ بنظام بدلات الإقامة والعمل في المناطق المعزولة في قطاع التعليم.
		زيادة إمكانية تحقيق معدل التغطية المطلوب للحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية.
دعم عمل منظمات مثل المعهد الوطني للمرأة والطفل.	العمل جارٍ لتدريب موظفي معهد حماية النساء والأطفال.	مواصلة أنشطة بناء القدرات وكفالة حماية النساء والأطفال.
	وضعت سياسات واستراتيجيات لتعزيز نظام حماية الطفل (أي، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للضعفاء من الأطفال، والمبادئ التوجيهية الوطنية لرصد ومعاملة الأطفال في النظم السكنية).	تنمية الموارد البشرية للمعهد.
	جرى توفير الوصل الشبكي وتدريب الموظفين.	كفالة التنفيذ عبر القطاعات لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ سياسة واستراتيجية الحماية الاجتماعية للضعفاء من الأطفال (بمن فيهم الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/فقدان المناعة المكتسب).

الالتزامات	الحالة	الخطوات التالية
الترويج لسياسة إدخال الشباب في مبادرات فرص العمل والتدريب المهني والدعم من أجل توليد العمالة في المناطق الريفية والحضرية، بطرق منها تطوير قدرات المعهد الوطني للشباب على تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بالتدريب الفني والمهني وإيجاد فرص العمل للشباب.	العمل جارٍ لتدريب تقنيي المعهد على تعزيز دعمهم لجمعيات الشباب. العمل جارٍ لتقديم التدريب المهني التقني في المجالات ذات الأولوية. العمل جارٍ لتنفيذ مشروع يمكن الشباب من الحصول على الائتمانات الصغيرة. العمل جارٍ لإعادة تأهيل مركز التدريب الصناعي.	اعتماد سياسة عامة للشباب. إعداد قانون للتطوع ونظام أساسي للمتطوعين واعتمادهما. تعزيز الوسائل المتاحة للمعهد الوطني للشباب. تعزيز قدرة تقنيي المعهد في مجالات تصميم المشاريع وإدارتها، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة النزاع. التحضير للمؤتمر الوطني الخامس للشباب (٢٠١٠) وعقده. تعزيز أعمال التدريب لإيجاد فرص عمل لدى الشباب. تعزيز المشاريع التي تتيح للمقاولين الشباب الحصول على الائتمانات الصغيرة.